

# الْأَوْلَى تَحْرِيْجٍ مِنْ أَفْرَادِ الْجَنْدِيَّةِ

فضيلة الشيخ

محمد العمر السعدي حيدر المقدسي

محظوظة بدار اليمان



# الْأَوْلَى تَحْرِيْجٍ مِنْ أَفْرَادِ الْجَنْدِيَّةِ



## فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ

- معالجة موضوعية لظاهرة اجتماعية سيئة يتناهى عنها أكثر الناس جهلاً بحكم الشرع الحنيف، أو اعراضًا عنه وايثاراً للهوى، وهي مصادفة الرجل امرأة أجنبية عنه.
- بيان الأدلة الشرعية على تحريم هذه المصادفة، ونحوها من المذاهب الأرية على ذلك.
- الرد على الشبهات التي استند إليها من أباحها.
- حكم إبقاء السلام على النساء الأجنبية.
- بعض أداب المصادفة المشروعة.



أدلة تحرير  
مصفحة الأجنبيّة

# أدلة تدريم مصادفة الأجنبيّة

إعداد

محمد أكرم الشهري  
عَفَا اللَّهُ عَنْهُ

دار اليمان  
لِلطِّبْعَ وَالنَّسْرَ وَالتَّوزِيعِ  
الشَّهْرُ الْمَعْدُودُ ١٤٣٩

دار الصادق  
لِلتَّشْرِيفِ وَالتَّوزِيعِ  
الشَّهْرُ الْمَعْدُودُ ١٤٣٩

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حقوق الطبع محفوظة



دار اليمان، شارع خليل الغيطاني، مصطفى كامل،سكندرية  
لِلطِّبْعَ وَالنَّسْرَ وَالتَّوزِيعِ، تليفون: ٠٣٧٣٩٠٢٢٢٢٩٣٥

E-mail: dar\_aleman@hotmail.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نَحْمَدُه حَمْدًا يَرْضَاهُ، وَنَشْكُرُه شَكْرًا يَقْابِلُ  
نَعْمَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْر مُحْصَّةً، امْتِثَالًا لِأَمْرِهِ، لَا قِيَامًا بِحَقِّ  
شَكْرِهِ، لَا تُحْصِي شَيْئًا عَلَيْهِ هُوَ كَمَا أَنَّى عَلَى نَفْسِهِ، وَالصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ الْأَتَمَّانُ الْأَكْمَلَانُ عَلَى عَبْدِهِ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيِّهِ  
الْمُجَتَبَى، وَرَسُولِهِ الْمُرْتَضَى، خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ،  
وَسَيِّدُ الْمَرْسِلِينَ، وَخَلِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَعَلَى آلِهِ الْأَطْهَارِ،  
وَصَحَابَتِهِ الْأَخْيَارُ، وَبَعْدُ:

«اعْلَمُوا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ - رَحْمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ - أَنَّهُ لَا  
يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَافِحَ<sup>(١)</sup> امْرَأَةً أَجْنبِيَّةً<sup>(٢)</sup> مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) المصافحة: مُفَاعِلَةٌ مِنَ الصَّفَحةِ، وَالْمَرَادُ بِهَا الإِفْضَاءُ بِصَفَحةِ الْيَدِ إِلَى صَفَحةِ  
الْيَدِ.

(٢) المرأة الأجنبية: هي كل من عدا المحارم من النساء، والمحارم جمع محروم،  
والمحارم أصحاب القرابة الرّحّمية المّحّرميّة، وهم الذين لا يحل نكاح بعضهم  
بعضًا، لشدة القرابة بينهم، ويكون الرجل محورًا لقربيته في أي سفر كالزوج  
والاب.

### • وهاكم أدلة هذا الحكم:

#### ● الأول: ما رواه معقل بن يسار رضي الله عنه أن رسول

الله ﷺ قال: «لَأَنْ يُطْعَنَ فِي رَأْسِ أَحَدِكُمْ بِمُخِيطٍ مِّنْ حَدِيدٍ خَيْرٌ لَّهُ مِنْ أَنْ يَمْسَسْ امْرَأَةً لَا تَحْلُّ لَهُ»<sup>(١)</sup>.

= على جميع الأصول والفروع، ووضحت السنة الصريحة تفاصيل ذلك، وقال ﷺ: «إِنَّ الرَّضَاعَةَ تُحْرِمُ مَا تُحْرِمُ الولادة» متفق عليه، وقد ثبت في الصحاح عنه ﷺ أنه قال عن ابنة حمزة: «إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ».

\* أما الحرمات بسبب المعاشرة: فزوجة الأب وزوجة ابن وأم الزوجة «وَهَذِهِ لَا تُحْرِمُ إِلَّا بِالدُّخُولِ بِالْأَمِّ» وعلى هذا فلا يحل للرجل مصافحة الأجنبية، ولو كانت ابنة عمه، أو ابنة عمته، أو ابنة خاله، أو ابنة خالته، أو امرأة عمه، أو زوجة خاله، أو زوجة ابن أخيه، أو زوجة ابن أخته، أو أخت زوجته، أو ابنة الصديق، أو ابنة الجيران، وهكذا.

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٢١١-٢١٢)، رقم (٤٨٦)، وقال الهيثمي: (ورجاله رجال الصحيح) اهـ. من «المجمع» (٤/٣٢٦)، وقال المنذري: (رواهم الطبراني والبيهقي)، ورواه الطبراني ثقات رجال الصحيح اهـ. من «الترغيب» (٤/١١١)، ورواه الروياني في «مسنده» (٢٢٧/٢) من طريق نصر بن علي قال: أنا أبّي نا شداد بن سعيد عن أبي العلاء قال: حدثني معقل بن يسار مرفوعاً: «لأن يطعن في رأس رجل بمخيط من =

يَمْسَسْ شَيْءاً مِّنْ بَدَنِهِ شَيْئاً مِّنْ بَدَنِهَا».

= قال النووي رحمه الله:

(اعلم أن حقيقة الحرم من النساء التي يجوز النظر إليها، والخلوة بها، والمُسافرة بها: كل من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمتها، فقولنا: (على التأييد) احتراز من أخت المرأة وعمتها وخالتها ونحوهن، وقولنا: (بسبب مباح) احتراز من أم الموطوءة بشبهة وبنتها فإنّهما تحرمان على التأييد، وليسوا محترمَتَين، لأن وطء الشبهة لا يوصف بالإباحة لأنّه ليس بفعل مكلف وقولنا: (حرمتها) احتراز من الملاعنة فإنّها محمرة على التأييد بسبب مباح وليس محرماً، لأن تحرمتها ليس لحرمتها بل عقوبة وتغليظاً، والله أعلم) «شرح النووي لصحيح مسلم» (٩/٥١٠).

واعلم أن الحرمات على التأييد من النساء هن اللاتي لا يحل الزواج بهن بحال من الأحوال، وتحريمهن إما بالنسبة أو بالرضاع أو بسبب المعاشرة:

\* فالحرمات بالنسبة: سبع، وهن: الأمهات (ويدخل فيهن الجدات وإن علّون) ثم البنات (ويدخل فيهن بناتهن وإن سفلن) ثم الأخوات (سواء كن شقيقات أو لأب أو لأم) ثم العمات والحالات وإن علّون سواء كن من جهة الأب أو الأم ثم بنات الأخ وبنات الأخت.

\* والحرمات من الرضاع: سبع أيضاً كما هو الحال في النسب لقوله ﷺ: «يَحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرَمُ مِنَ النَّسَاءِ» رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما، واعلم أن آية سورة النساء (رقم ٢٣) لم تذكر من الحرمات بالرضاع سوى «الأمهات والأخوات» والأم أصل، والأخت فرع، فبه تعالى بذلك-

مسًّ امرأةً لا تَحُلُّ له، ففيه دليل على تَحْرِيم مصافحة النساء، لأن ذلك مما يشمله المس دون شك، وقد يُلْبِي بها كثير من المسلمين في هذا العصر، وفيهم بعض أهل العلم، ولو أنهم استنكرُوا ذلك بقلوبِهم لَهُنَّ الخطب بعض الشيء، ولكنهم يستحلُّون ذلك بشَتَّى الطرق والتَّأْوِيلات»<sup>(١)</sup> اهـ.

• **الثاني:** ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «كُتبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيبِهِ مِنَ الزِّنَاءِ مَدْرَكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَالْعَيْنَانِ زَنَاهُمَا النَّظَرُ، وَالْأَذْنَانِ زَنَاهُمَا الْاسْتِمَاعُ، وَاللِّسَانُ زَنَاهُ الْكَلَامُ، وَالْيَدُ زَنَاهَا الْبَطْشُ، وَالرَّجُلُ زَنَاهَا الْخُطَا، وَالْقَلْبُ يَهُوَ وَيَعْتَمُّ، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ وَيُكَذِّبُهُ»<sup>(٢)</sup>.

قال النووي رحمه الله: (معنى الحديث أن ابن آدم قدّر عليه نصيب من الزنا، فمنهم من يكون زناه حقيقياً بإدخال الفرج في الفرج الحرام، ومنهم من يكون زناه مجازاً بالنظر الحرام أو الاستماع إلى الزنا وما يتعلّق بتحصيله، أو بالمس

(١) كما تكُلُّفَ ذلك صاحب «فتاوي معاصرة» (٢٩١/٢-٣٠٢).

(٢) رواه البخاري، ومسلم، واللفظ له.

قوله: (بِمِحِيطِ) هو ما يُخاطَطُ به كِالْإِبْرَةِ وَالْمَسْلَةِ وَنَحْوُهَا، وقوله: (مِنْ حَدِيدٍ) خصَّه لأنَّه أَصْلَبُ مِنْ غَيْرِهِ، وأَشَدُّ فِي الطَّعْنِ، وأَقْوَى فِي الْإِيَّالَامِ، وقوله: (خَيْرٌ لَهُ مَنْ يَمْسُ امرأةً لَا تَحُلُّ لَهُ نَكَاحُهَا، وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي مُجْرَدِ المس الصادقِ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ، فَمَا بِالْكَ بِمَا فَوْقَهُ؟

قال الألباني رحمه الله: «وَفِي الْحَدِيثِ وَعِيدٌ شَدِيدٌ لِمَنْ

– حَدِيدٌ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمْسُ امرأةً لَا تَحُلُّ لَهُ»، قال الألباني في «الصَّحِيفَةِ» رقم (٢٢٦): (وهذا سند جيد، رجاله كلهم ثقات من رجال الشَّيْخَيْنِ، غَيْرُ شَدَادِ بْنِ سَعِيدٍ فَمِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ وَحْدَهُ، وَفِيهِ كَلَامٌ يُسِيرٌ لَا يَنْزَلُ بِهِ عَنْ رَتَبَةِ الْحَسَنِ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ مُسْلِمًا إِنَّمَا أَخْرَجَ لَهُ فِي الشَّوَاهِدِ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمَيْزَانِ»: «صَالِحُ الْحَدِيثِ» وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْتَّقْرِيبِ»: «صَدُوقٌ يُخْطَبُ» وَأَبُو العَلَاءِ هُوَ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّنْعِرِ اهـ.

ثم قال: (أما الحديث المروي وفيه قول النبي ﷺ: «لَأَنْ يَقْرَعَ الرَّجُلُ قَرْعَةً يَخْلُصُ إِلَى عَظِيمِ رَأْسِهِ خَيْرٌ لَهُ مَنْ يَتَضَعُ امْرَأَةٌ يَدُهَا عَلَى رَأْسِهِ لَا تَحُلُّ لَهُ، وَلَأَنْ يَبْرُصَ الرَّجُلُ بِرَصْبًا حَتَّى يَخْلُصَ الرَّبْصُ إِلَى عَظِيمِ سَاعِدِهِ خَيْرٌ لَهُ مَنْ يَتَضَعُ امْرَأَةٌ يَدُهَا عَلَى سَاعِدِهِ لَا تَحُلُّ لَهُ» فهو مرسل من حديث عبد الله بن أبي زكريا الخزاعي قال رسول الله ﷺ. وذكر الحديث، والحديث أخرجه أبو نعيم في «الطب» (٣٤-٣٣/٢) وهو مع إرساله وإعضاكه فإن هشيمًا - أحد رواته - مدلس وقد عنعنه) اهـ.

● **الثالث: امتناع النبي ﷺ عن مصافحة النساء حال المبايعة، وفيه أحاديث:**

١- منها ما رواه عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها (زوج النبي ﷺ) أخبرته أن رسول الله ﷺ كان يمتحن من هاجر إليه من المؤمنات بهذه الآية؛ بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَأْتِيْنَكَ﴾ إلى قوله: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ قال عروة: (قالت عائشة: فمن أقرَّ بهذا الشرط من المؤمنات قال لها رسول الله ﷺ: «قد بايتك» كلاماً<sup>(١)</sup>، ولا والله ما مست يده يد امرأة قط في المبايعة، ما بايدهن إلا بقوله: «قد بايتك على ذلك»<sup>(٢)</sup>).

٢- وعنها أيضاً رضي الله عنها قالت: «وما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة إلا يملكها»<sup>(٣)</sup> أي: يملك نكاحها.

(١) «قد بايتك، كلاماً»، أي: يقول ذلك كلاماً فقط، لا مصافحة باليد كما جرت العادة ب المصافحة الرجال عند المبايعة، كما أفاده الحافظ في «الفتح» ٦٣٦/٨.

(٢) رواه البخاري، ومسلم، وغيرهما.

(٣) رواه البخاري، والترمذى، قال السفارىنى رحمه الله: (وفي الحديث إشارة =

باليد بأن يمس امرأة أجنبية بيده أو يقبلها، أو بالمشي بالرّجل إلى الزّن، أو النّظر، أو اللّمس، أو الحديث الحرام مع أجنبية، ونحو ذلك، أو بالتفكير بالقلب...) اهـ. ثم نقل تفسير ابن عباس رضي الله عنهما «اللّم» (بما في الحديث من النظر واللمس ونحوهما) ثم قال: (وهو كما قال، هذا هو الصحيح في تفسير اللّم)<sup>(١)</sup> اهـ.

وقال الشيخ أَحْمَد البنا والد الشيخ حسن البنا رحمهما الله تعالى في باب كراهة مصافحة النساء من كتابه في ترتيب مسند الإمام أَحْمَد: (هذا، وأحاديث الباب تدل على تحرير مصافحة المرأة الأجنبية ولمس بشرتها بغير حائل، ويفيد ذلك حديث أَبِي هريرة) وذكر الحديث ثم قال: «واليد زناها البطش، والبطش معناه اللمس»<sup>(٢)</sup> اهـ.

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٦/٢٠٦).

(٢) «الفتح الربانى» (١٧/٣٥١).

فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا قُولِي لِمَائَةِ امْرَأَةٍ، كَقُولِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ»<sup>(١)</sup>.

(١) يعني النساء الأجانب في البيعة، أي لا يضع كفه في كف الواحدة منهن، بل يباعها بالكلام فقط، قال الحافظ العراقي: «وإذا كان هو لم يفعل ذلك مع عصمته وانتفاء الريبة عنه، فغيره أولى بذلك» اهـ. من «طرح التثريب» (٤٤/٧).

(٢) أخرجه مالك، والنمسائي في (عشرة النساء) من (السنن الكبير) له، وكذلك ابن حبان، وأحمد بن محمد بن المنكدر عن أميمة بنت رقية، وأخرجه النمسائي في «المحببي»، والترمذني، وابن ماجه، وأحمد، والحميدى في «مسنده» من طريق سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر به إلا أن الحميدى والترمذنى احتجزاه، وزاد هذا بعد قوله (هلم نباعتك)، قال سفيان: (تعنى صافحتنا)، وهي عند أحمد بلفظ: «قلنا: يا رسول الله ألا تصفحنا» وقال الترمذنى: «حديث حسن صحيح»، وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (١٢٢/٨): «هذا إسناد صحيح»، قال الألبانى رحمة الله: (وإسناده صحيح، وتابعهما محمد بن إسحاق حدثى محمد بن المنكدر به، وزاد في آخره: «قالت: ولم يصفح رسول الله ﷺ من امرأة» أخرجه أحمد والحاكم بسنده حسن، وله شاهد من حديث أسماء بنت يزيد مثله مختصرًا، وأخرجه الحميدى، وأحمد، والدولابى في «الكتى»، وابن عبد البر في «التمهيد»، وأبو نعيم في «أخبار أصفهان» من طريق شهر بن حوشب عنها) اهـ. من «الصحيحة» رقم (٢٢٦).

٣- وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ: «كان لا يصافح النساء في البيعة»<sup>(١)</sup>.

٤- وعن محمد بن المنكدر عن أميمة بنت رقية<sup>(٢)</sup> أنها قالت: (أتيت رسول الله ﷺ في نسوة نباعته على الإسلام، فقلن: «يا رسول الله نباعتك على أن لا نشرك بالله شيئاً، ولا نسرق، ولا نزن، ولا نقتل أولادنا، ولا نأتي بهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا، ولا نعصيك في معروف»)، فقال رسول الله ﷺ: «فيما استطعن وأطقتن» قالت: فقلن: «الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا، هلم نباعتك يا رسول الله»،

- إلى مُجانبة النساء الأجانب، وعدم النظر إليهن، ومجانبة مسهن) اهـ. من «شرح ثلاثيات المسند» (٩٣٠/٢).

(١) رواه الإمام أحمد رقم (٦٩٩٨)، وحسن الهيثمي إسناده، وصححه أحمد شاكر رحمة الله (١١/١٨٠)، وحسنه الألبانى في «صحيح الجامع» رقم (٤٧٣٢) (٤/٢٤٧).

(٢) أبوها عبد الله بن بجاد، وأمها رقية بنت خويلد، وهي أخت أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها، انظر «الإصابة» (٧/٥١٠)، و«التفريغ» (٢/٥٩٠).

وقال صاحب «روائع البيان»: (الروايات كلها تشير إلى أن البيعة كانت بالكلام، ولم يثبت عنه ﷺ أنه صافح النساء في بيعة أو غيرها، ورسول الله ﷺ عندما يمتنع عن مصافحة النساء مع أنه المعصوم، فإنما هو تعليم للأمة، وإرشاد لها لسلوك طريق الاستقامة، وإذا كان رسول الله ﷺ وهو الظاهر، الفاضل، الشريف، الذي لا يشك إنسان في نزاهته، وطهارته، وسلامة قلبه، لا يصافح النساء، ويكتفي بالكلام في مبايعتهن، مع أن أمر البيعة أمر عظيم الشأن، فكيف يباح لغيره من الرجال مصافحة النساء، مع أن الشهوة فيهم غالبة؟ والفتنة غير مأمونة، والشيطان يحرى فيهم مجرى الدم؟! وكيف يزعم بعض الناس أن مصافحة النساء غير محرمة في الشريعة الإسلامية؟ «سبحانك هذا بُهتان عظيم»<sup>(١)</sup> اهـ.

وبهذا تعلم سقوط دعوى من زعم أن هذا الحكم خاص بالنبي ﷺ لما علمت من أن امتناعه - وهو صاحب

(١) «روائع البيان في تفسير آيات الأحكام» (٥٦٦/٢).

قال العلامة القرآني محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى:

(صح عنه ﷺ أنه قال: «لا أمس أيدي النساء»<sup>(١)</sup>. وثبت عنه ﷺ أنه قال: «إني لا أصافح النساء»<sup>(٢)</sup> الحديث، والله تبارك وتعالى يقول: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ فيلزم منا ألا نصافح النساء اقتداءً به ﷺ، وكونه ﷺ لا يصافح النساء وقت البيعة دليل واضح على أن الرجل لا يصافح المرأة، ولا يمس شيء من بدنها شيئاً من بدنها، لأن أخف أنواع اللمس المصافحة، فإذا امتنع منها ﷺ في الوقت الذي يقتضيها - وهو وقت المبايعة - دل ذلك على أنها لا تجوز، وليس لأحد مُخالفته ﷺ، لأنه هو المشرع لأمته بأقواله وأفعاله وتصريحاته<sup>(٣)</sup> اهـ.

(١) انظر: « صحيح الجامع » (١٢٣/٦) حديث رقم (٧٠٥٤).

(٢) تقدم من حديث أميمة بنت رقية رضي الله عنها.

(٣) «أضواء البيان» للعلامة محمد الأمين الشنقيطي (٦٠٣/٦).

العصمة الواجبة - من المصادفة حال المبادعة دليل أي دليل على وجوب انصراف غيره عنها بالأولى، والنصوص مطلقة وصريحة في المنع، ولا اجتهاد في موارد النصوص، ومع هذا كله لم يرد دليل على التخصيص، والله تعالى أعلم.

● **الرابع: أن مصافحة الأجنبية ذريعة إلى الافتتان بها:**

إنه من غير المقبول أن يحرّم الشارع شيئاً، ثم يجعل الأسباب المؤدية إليه والمغرية به مباحة، وقد حذرنا الله تعالى ونبيه ﷺ من فتنة النساء<sup>(١)</sup>، وشرع لنا من الاحتياطات ما يوصد أمامنا ذرائع هذه الفتنة، وينقذنا من «خطوات الشيطان» واستدراجه إيانا إلى ما حرم الله، كالأمر بغض البصر، وتحريم التبرج، وفرض الحجاب، وتحريم الخلوة بالاجنبية وغير ذلك<sup>(٢)</sup>، وكما خلق الله العين للبصر، والأنف للشم، واللسان للذوق، والأذن للسماع، كذلك

خلق الجلد للإحساس<sup>(١)</sup>، ولا يرتاب رجل سويٌ في أن لمس الرجل شيئاً من بدن الأجنبية كما هو حال في المصافحة ذريعة إلى الافتتان بها، قال العلامة القرآني محمد الأمين الشنقيطي رحمة الله:

(... وإنما أمر بعض النظر خوف الوقوع في الفتنة، ولا شك أن مس البدن للبدن أقوى في إثارة الغريزة، وأقوى داعياً إلى الفتنة من النظر بالعين، وكل منصف يعلم صحة ذلك)<sup>(٢)</sup> اهـ.

وقال أيضاً رحمة الله عليه: إن مصافحة الأجنبية (ذريعة إلى التلذذ بها، لقلة تقوى الله في هذا الزمان، وضياع الأمانة وعدم التورع والريبة)، ثم قال رحمة الله: (فالحق الذي لا شك فيه: التباعد عن جميع الفتنة والريب

(١) وترتكز مستقبلات اللمس في أعلى أدمة الجلد، خاصة عند المناطق الحساسة في الجسد، التي منها باطن الكفين، وخصوصاً أطراف البنان حيث يصل عدد الجسيمات بها إلى تسعة آلاف مستقبل للمس الخفيف باليوصة المربعة الواحدة!

(٢) «أضواء البيان» (٦/٦٠٣).

(١) انظر: «عودة الحجاب» (٣/١٩ - ٢٣).

(٢) انظر «السابق» (٣/٢٥ - ٦٦).

وأسبابها، ومن أكبرها لمس الرجل شيئاً من بدن الأجنبية، والذرية إلى الحرام يجب سدُّها كما أوضحتناه في غير هذا الموضع، وإليه الإشارة بقول صاحب «مراقي السعود»: سدُّ الذرائع إلى المحرّم حتم كفتحها إلى المحتشم<sup>(١)</sup>. ولا يجوز أن يتعرض على إعمال قاعدة «سد الذرائع» هنا بسلامة نية من يصافح الأجنبية، وطهارة قلبه، لأن الشريعة السمحنة تحظر الفعل المؤدي إلى الفساد بغض النظر عن نية صاحبه، لأن المنظور إليه في هذا الباب هو مآلات الأفعال أي ما تؤدي إليه، فما دام المال فاسداً كان الفعل المؤدي إليه ممنوعاً سداً لذرية الفساد، وإن لم يقصد فاعله الفساد بفعله.

إذا خفي القصد والنية فالراجح عدم اعتبار القصد، لأنه غير منضبط، ولا بد أن نعتبر المنضبط، لأن التشريع لمجموع الناس، وليس لطائفة مخصوصة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله: (ثم هذه الذرائع

إذا كانت تفضي إلى الحرم غالباً فإنه يحرّمها مطلقاً، وكذلك إن كانت قد تفضي، وقد لا تفضي، لكن الطبع يتقاضى لفضائها<sup>(١)</sup> اهـ.

• والحاصل: أنه لو لم ترد الأدلة السابقة من سنة المعموم بكتاب الله، لكن في قاعدة «سد الذرائع» دليل قوي على منع هذه المصافحة، والله تعالى أعلم.

\* \* \*

(١) «الفتاوى الكبرى» (١٣٩/٣).

(١) «أضواء البيان» (٦٠٣/٦).

## ● نصوص علماء المذاهب الأربع رحمهم الله ●

### في حكمة مصافحة الأجنبية

#### ● أولاً : الذهب الحنفي :

قال العلامة علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني بعد أن تكلم في حكم النظر إلى الوجه والكفين : «وأما حكم مس هذين العضوين فلا يحل مسهما، لأن حل النظرتين للضرورة التي ذكرناها، ولا ضرورة إلى المس، مع أن المس في بعث الشهوة وتحريكها فوق النظر، وإباحة أدنى الفعلين لا يدل على إباحة أعلىهما»<sup>(١)</sup> اهـ.

قال الطحطاوي في «الدر المختار»: «فلا يحل مس وجهها وكفيها وإن أمن الشهوة لأنه أغلظ، وهذا في الشابة، أما العجوز التي لا تستهوي فلا بأس بمصافحتها ومس يديها إذا أمن»<sup>(٢)</sup> اهـ.

(١) «بدائع الصنائع» (٢٩٥٩/٦).

(٢) وانظر: «حاشية ابن عابدين» عليه (٢٣٥/٥).

بالقول والفعل، فسأل النساء ذلك، فقال لهن: «قولي لامرأة كقولي لمائة امرأة»، ولم يصافحن، لما أوعز إلينا في الشريعة من تحرير المباشرة لهن إلا من يحل له ذلك منها<sup>(١)</sup> اهـ.

وقال الشيخ أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير: (ولا تجوز مصافحة المرأة<sup>(٢)</sup> ولو متجالة)<sup>(٣)</sup> اهـ.

وقال الصاوي في حاشيته عليه: (قوله: «ولا تجوز مصافحة الرجل المرأة» أي الأجنبية، وإنما من المستحسن المصافحة بين المرأةين لا بين رجل وامرأة أجنبية)<sup>(٤)</sup> اهـ.

### • ثالثاً: المذهب الشافعي:

قال النووي في شرحه لصحيح مسلم، معلقاً على حديث

(١) «عارضة الأحوذى» (٩٥/٧-٩٦).

(٢) «الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك» (٧٦٠/٤).

(٣) قال الزرقاني في شرحه على الموطأ: (المجالة: بالجيم العجوز التي انقطع أرب الرجال منها) اهـ. (٣٥٨/٤).

(٤) «حاشية الصاوي على الشرح الصغير» (٧٦٠/٤).

وقال صاحب «نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار»<sup>(١)</sup>: «ولا يحل له أن يمس وجهها ولا كفيها، وإن كان يأمن الشهوة لقيام الحرم، وانعدام الضرورة والبلوى، بخلاف النظر فإن فيه بلوى»<sup>(٢)</sup> اهـ.

### • ثالثاً: المذهب المالكي:

قال الإمام الباقي: (قوله ﷺ: «إني لا أصافح النساء» يزيد: لا أباشر أيديهن بيدي ، يزيد- والله أعلم- الاجتناب، وذلك أن من حكم مبادرة الرجال المصافحة، فمنع من ذلك في مبادرة النساء لما فيه من مباشرتهن، وليس ذلك بشرط في صحة المبادرة لأنها عقد، فإنما يعقد بالقول كسائر العقود)<sup>(٣)</sup> اهـ.

وقال القاضي أبو بكر ابن العربي: (كان النبي عليه السلام يصافح الرجال في البيعة باليد تأكيداً لشدة العقد

(١) لشمس الدين أحمد بن قودر وهي تكملة «فتح القدير».

(٢) «نتائج الأفكار» (٢٤/١٠).

(٣) «المتنقى» (٣٠٨/٧).

عائشة رضي الله عنها السابق ذكره: «فيه أن بيعة النساء بالكلام من غير أخذ كف، وفيه أن بيعة الرجال بأخذ الكف مع الكلام، وفيه أن كلام الأجنبية يباح سماعه عند الحاجة، وأن صوتها ليس عورة، وأنه لا يمس بشرة الأجنبية من غير ضرورة كتطيب وفصد وحجامة وقلع ضرس وكحل ونحوها مما لا توجد امرأة تفعله، جاز للرجل الأجنبي فعله للضرورة»<sup>(١)</sup> اهـ.

وقال النووي: «وحيث حرم النظر حرم المس بطريق الأولى لأنه أبلغ لذة».

ثم قال: «وقد يحرم المس دون النظر فيحرم مس وجه الأجنبية وإن جاز النظر، ومس كل ما جاز النظر إليه من المحارم والإماء»<sup>(٢)</sup> اهـ.

وقال رحمة الله أيضًا في «المنهج»<sup>(٣)</sup>: «ويحرم نظر

فحل بالغ إلى عورة حرة كبيرة أجنبية وكذا وجهها وكفيها عند خوف فتنة، وكذا عند الأمان على الصحيح<sup>(١)</sup>، وجواز نظر المرأة إلى بدن أجنبي سوى ما بين سرتها وركبته إن لم تُخف الفتنة، قلت: الأصح التحرير كهو إليها، والله أعلم»، قال الشريبي في «معنى المحتاج إلى معرفة معاني المنهاج» معلقاً على عبارة النووي: «ومتى حرم النظر حرم المس»: «لأنه أبلغ منه في اللذة وإثارة الشهوة»، ثم قال<sup>(٢)</sup>: (تنبيه): عبارة الشرح والروضة والمحرر: «وحيث حرم النظر حرم المس» قال السبكي: «وهي أحسن من عبارة الكتاب لأن حيث اسم مكان، والمقصود هنا أن المكان الذي يحرم نظره يحرم مسه، ومتى اسم زمان فهو ليس مقصوداً هنا».

قال ابن النقيب: (وقد يقال: إن الزمان أيضًا مقصود، فإن الأجنبية يحرم نظرها، فإذا عقد عليها جاز، فإذا طلقها

(١) قال السبكي رحمة الله: (إن الأقرب إلى صنع الأصحاب أن وجهها وكفيها عورة في النظر لا في الصلاة) اهـ من «معنى المحتاج» للشريبي (١٢٨/٣).

(٢) «معنى المحتاج» (١٣٣/٣).

(١) «شرح النووي» (١٣/١٠).

(٢) «روضة الطالبين» (٧/٢٨).

(٣) «معنى المحتاج» (٣/١٢٨).

خاصصه، وقد قال الفقهاء من أصحابنا وغيرهم: إنه يحرم مس الأجنبية ولو في غير عورتها كالوجه، وإن اختلفوا في جواز النظر حيث لا شهوة ولا خوف فتنة، فتحريم المس أكد من تحرير النظر، وم محل التحرير ما إذا لم تدع لذلك ضرورة، فإن كان ضرورة كتطيب وفصد وحجامة وقلع ضرس وكحل عين وتحوها مما لا يوجد امرأة تفعله جاز للرجل الأجنبي فعله للضرورة» اهـ<sup>(١)</sup>.

#### ● رابعاً: المذهب الحنفي:

قال الإمام إسحاق بن منصور المروزي: قلت: - يعني (الأحمد): «تكره مصافحة النساء؟» قال: «أكرهه»، قال إسحاق: «كما قال، عجوز كانت أو غير عجوز، إنما بايعهن النبي ﷺ على يده ثوب»<sup>(٢)</sup> (٣).

(١) «طرح التثريب في شرح التقريب» (٤٤/٧-٤٥).

(٢) انظر «سرد الحافظ للروايات المرسلة التي فيها أنه بايعهن من فوق الثوب في

«فتح الباري» (٨/٦٣٦)، وانظر ص (٣٢، ٣٥).

(٣) «مسائل أحمد وإسحاق» (١/٢١١)، نقلأً عن: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني رقم (٥٢٩).

حرم، وكذلك الطفولة على العكس، وكذلك يستثنى زمان المداواة والمعاملة<sup>(١)</sup> اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: «وفي الحديث منع لمس بشرة الأجنبية من غير ضرورة لذلك»<sup>(٢)</sup> اهـ.

وقال المباركفوري: (وقال الحافظ: «ويستثنى من عموم الأمر بال المصافحة، المرأة الأجنبية والأمرد الحسن»)<sup>(٣)</sup> اهـ.

وقال الحافظ العراقي في «التقريب»: «باب ما يحرم من الأجنبية»، ثم ساق حديث عائشة رضي الله عنها وقد تقدم، وقال ابنه الحافظ ولي الدين أبو زرعة: «وفيه أنه عليه السلام لم تمس يده قط يد امرأة غير زوجاته وما ملكت يمينه، لا في مبادعة ولا في غيرها، وإذا لم يفعل هو ذلك مع عصمته وانتفاء الريبة في حقه فغيره أولى بذلك، والظاهر أنه كان يمتنع من ذلك لحرميته عليه، فإنه لم يعد جوازه من

(١) «معنى الحاج» (١٣٣/٣).

(٢) «فتح الباري» (١٣/٤٢٠).

(٣) «تحفة الأحوذى» (٧/٥١٥).

وقال شيخ الإسلام في «الاختيارات العلمية»: «يحرم النظر بشهوة إلى النساء والمردان ومن استحله كفر إجماعاً، ويحرم النظر مع وجود ثوران الشهوة، وهو منصوص الإمام أحمد والشافعي»<sup>(١)</sup>، إلى أن قال: «وكل قسم متى كان معه شهوة كان حراماً بلا ريب، سواء كانت شهوة تتمتع بالنظر أو كانت شهوة الوطء ، واللمس كالنظر وأولى» اهـ.

وقال الشيخ شمس الدين أبو عبد الله بن مفلح المقدسي الحنبلي: (فتصافح المرأة المرأة والرجل الرجل والعجوز والبرزة<sup>(٢)</sup> غير الشابة فإنه يحرم مصافحتها للرجل، ذكره في «الفصول» و«الرعاية» وقال ابن منصور لأبي عبد الله: «تكره مصافحة النساء؟» قال: «أكرهه»، قال إسحاق بن راهويه: «كما قال» وقال محمد بن عبد الله بن مهران: «إن أبي عبد الله سئل عن الرجل يصافح المرأة؟» قال: «لا»

وشدد فيه جداً، قلت: «فيصافحها بشوبه؟»، قال: «لا» قال قلت: «ابنته؟» قال: «إذا كانت ابنته فلا بأس»، فهاتان روایتان في تحريم المصافحة وكراحتها للنساء، والتحريم اختياري الشيخ تقى الدين، وعلل بأن الملامسة أبلغ من النظر، ويتجه تفصيل بين الحرم وغيره، فأما الوالد فيجوز»<sup>(٣)</sup> اهـ.

وقال ابن مفلح أيضاً: «وذكر صاحب النظم: تكره مصافحة العجوز، وتحوز مصافحة الصبي لمن يعلم من نفسه الثقة إذا قصد تعليمه حسن الخلق، ذكره في الفصول والرعاية، وقال الشيخ تقى الدين: «كلام الثوري وغيره يمنع ذاك والمصافحة شر من النظر»<sup>(٤)</sup> اهـ.

وقال السفاريني: (إلا الشابة الأجنبية فتحرم مصافحتها كما في «الفصول» و«الرعاية» وجزم به في «الإقناع» كغيره، لأن المصافحة شر من النظر)<sup>(٥)</sup> انتهت نقول علماء

(١) «الآداب الشرعية والفتح المرعية» (٢٦٩/٢).

(٢) «السابق» (٢٧٠/٢).

(٣) «غذاء الألباب بشرح منظومة الآداب» (١/٢٨٠).

(٤) «الفتاوى الكبرى» (١١٨/٥).

(٥) البرزة: المرأة الكهله العاقلة العفيفة التي لا تتحجب احتجاب الشواب، بل تيزز للناس تحالسهم وتحادثهم.

## ● دفع الشبهات الواردة على هذا الحكم ●

### ● (الشَّبَهَةُ الْأُولَى):

ادعوا أن المبادعة وقعت، وكان النساء يأخذن بيده عَلَيْهِ السَّلَامُ من فوق ثوبه، واستدلوا على ذلك بما روى الإمام أحمد عن أسماء بنت يزيد وفيه: «فقالت له أسماء: ألا تحسن لنا عن يدك يا رسول الله؟ فقال لها: «إني لست أصافح النساء» الحديث، وفيه شهر بن حوشب قال فيه الحافظ في «التربيب»: «صدق، كثير الإرسال والأوهام»<sup>(١)</sup> وقد روي في هذا المعنى روايات أخرى، ولكنها مراasil كلها لا تقوم بها حجة<sup>(٢)</sup>، ولا سيما وقد خالفت ما هو أصح منها كالأحاديث المتقدم ذكرها.

قال الحافظ العراقي رحمة الله: «وزعم أنه كان

(١) «تقريب التهذيب» ص (٢٦٩)، وانظر: «تحفة الأحوذى» (٤٧٦/٧ - ٤٧٦).

(٢) ذكرها الحافظ في «الفتح» (٦٣٦/٨).

الخنابلة.

\* \* \*

وقال الشيخ محمد سلطان المعصومي الخجندى: «إن مصافحة النساء الأجنبية لا تجوز ولا تحل سواء مع الشهوة أو لا، سواء كانت شابة أو لا، فما يفعله جهله مشايخ الطرق مما يحب المنع والاحتراز عنه»، ثم استدل بعض ما مر من الأحاديث إلى أن قال: «وذلك مذهب الأئمة الأربعة وعامة العلماء رحمهم الله»<sup>(١)</sup> اهـ.

\* \* \*

(١) «عقد الجواهر الشمين» ص (١٨٩).

«فمد يده من خارج البيت، ومددنا أيدينا من داخل البيت، ثم قال: اللهم اشهد»، وأحاب عنه الحافظ في «الفتح» بأن «مد الأيدي من وراء حجاب إشارة إلى وقوع المبادعة، وإن لم تقع مصافحة»<sup>(١)</sup> وقال الحافظ أيضاً:

«يُحتمل أنهن كن يشنن بأيديهن عند المبادعة بلا مُمَاسَة»<sup>(٢)</sup> اهـ.

وعلق الحافظ على حديث عائشة «لا والله ما مست يده عَنِ الْمَسِّ يد امرأة قط في المبادعة، ما بايدهن إلا بقوله: قد بايتك على ذلك» الذي يفيد الحصر قائلاً: «وكان عائشة أشارت بذلك - أي: الحصر والقسم - إلى الرد على ما جاء عن أم عطية» ثم ذكر حديثها وفيه: «فمد يده من خارج البيت» الحديث.

قال الألباني: «وما ذكره - أي الحافظ - من الجواب عن حديثي أم عطية هو العمدة، على أن حديثها من طريق

(١) «فتح الباري» (٨/٦٣٦).

(٢) «السابق» (١٣/٢٠٤).

يصافحهن بحائل لم يصح، وإذا كان هو لم يفعل ذلك مع عصمته وانتفاء الريبة عنه فغيره أولى بذلك»<sup>(١)</sup> اهـ.

### ● (الشَّهَادَةُ الثَّانِيَةُ)

استدلوا بحديث أم عطية وفيه: (بايعنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقرأ علينا: هُوَ أَنَّ لَا يُشَرِّكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا، ونهانا عن النياحة، فقبضت امرأة يدها، فقالت: «أسعدتني فلانة فأريد أن أجزيَها») الحديث أخرجه البخاري، قالوا: «فيه إشارة إلى أنهن كن يبايعنه بأيديهن»، وأجيب عنه: بأن المراد بقبض اليد التأخر عن القبول، والمصافحة ليست بلازمة لمد اليد بحيث لا تختلف عنه، وليس في الحديث ما يدل على المصافحة، بل الدليل وارد بنفيها كما في حديث أميمة: «ولم يصافح منا امرأة» وهو الصريح الذي لا مَحِيد عنه.

واستدلوا أيضاً بما جاء عن أم عطية عند ابن حزيمة وابن حبان والبزار والطبراني وابن مردويه من طريق إسماعيل ابن عبد الرحمن عن جدته أم عطية في قصة المبادعة، وفيه:

(١) نقله عنه المناوي في «فيض القدير» (٥/١٨٦).

ينبغي التعويل على ما في الصحيح<sup>(١)</sup>.  
وقال الحافظ ولِي الدِّين أبو زرعة العرَّاقِي: (وَذَكَرَ  
بعض المفسِّرين: أَنَّهُ دَعَا بِقَدْحٍ فِيهِ مَاءً فَغَمَسَ فِيهِ يَدَهُ،  
ثُمَّ غَمَسَ فِيهِ أَيْدِيهِنَّ<sup>(٢)</sup>). وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «مَا صَافَحَهُنَّ  
بِحَائِلٍ»<sup>(٣)</sup>، وَكَانَ عَلَى يَدِهِ ثُوبٌ قَطْرِيٌّ<sup>(٤)</sup>، وَقِيلَ: كَانَ  
عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَصَافِحُهُنَّ عَنْهُ<sup>(٥)</sup>، وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِّنْ  
ذَلِكَ، لَا سِيمَا الْأَخِيرِ، وَكَيْفَ يَفْعُلُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمْرًا  
لَا يَفْعُلُهُ صَاحِبُ الْعَصْمَةِ الْوَاجِبَةِ<sup>(٦)</sup>.

(١) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٨/٧١).

(٢) رواه ابن إسحاق في «المغازي» عن أبان بن صالح ولفظه: (كان يغمض يده في إناء، فيغمضن أيديهن فيه)، انظر : «فتح الباري» (٦٣٧/٨).

(٣) كذا بالأصل! ولعل الصواب : «أئما».

(٤) رواه أبو داود في «المراسيل» عن الشعبي، كذا في «الفتح» (٦٣٦/٨).

(٥) عزاه في «الفتح» (٦٣٦/٨) إلى الطبراني.

(٦) «طريق الترتيب» (٧/٤٤).

إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، لِأَنَّ إِسْمَاعِيلَ هَذَا  
لَيْسَ بِالْمُشْهُورِ، إِنَّمَا يَسْتَشْهِدُ بِهِ»<sup>(١)</sup> اهـ.

وقال الألباني أيضاً: «وجملة القول أنه لم يصح عنه عَلَيْهِ الْكَفَافُ أنه صافح امرأة قط، حتى ولا في المبادعة فضلاً عن المصافحة عند الملاقاء، فاحتياج البعض لجوازها بحديث أم عطية الذي ذكرته - مع أن المصافحة لم تذكر فيه- وإعراضه عن الأحاديث الصريرة في تنزهه عَلَيْهِ الْكَفَافُ عن المصافحة لأمر لا يصدر من مؤمن مخلص، لا سيما وهناك الوعيد الشديد فيما يمس امرأة لا تحل له» اهـ.

### ● (الشيعة الثالثة) :

قالوا: وقد روي أن عمر رضي الله عنه صافح النساء  
في السيدة نباتة عن الرسول ﷺ (٤).

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «وذلك ضعيف، وإنما

(١) وانظر «حجاب المرأة المسلمة» ص (٢٦).

(٢) «التفسير الكبير» للرازي (١٣٧/٨).

## • (الشبهة الرابعة):

قال المبحرون: إن قوله عليه السلام: «إِنَّ لِأَصْفَافِ النِّسَاءِ» لا يعتبر نهياً مطلقاً لأنَّه قاله في خصوص البيعة.

والجواب: أنَّ (هذا زعم ساقط)، لما تقرر لدى العلماء أنه لا عبرة بخصوص السبب إذا كان اللفظ عاماً، وهو هنا كذلك، فتحرم مصافحتهن مطلقاً، بل إنَّ دلالة الحديث على تحريرها دلالة أولية، إذ قد امتنع عنها عليه السلام حال المباعة، مع أنَّ الأصل فيها أن تكون معاقدة بالأيدي ومصافحة بها، فلأنَّ تكون ممنوعة في غير هذا المواطن أولى وأجدر، والأحاديث التي رويناها في تحرير المس تصحح الفهم وتورثه السلامة، وتنأى بالمرء عن هذا المزلق الخطير، فإنَّ المرأة مشتهاة خلقة، وللمس مثير شهوة الواقع، وهي أعنى الشهوات للدين والعقل، فكل سبب يدعو إليها في غير حل ممنوع في الإسلام ومحظور، إذ الوسائل لها أحكام المقاصد<sup>(١)</sup> اهـ.

(١) «حكم مصافحة المرأة» للشيخ محمد الحامد رحمه الله ص (١٠).

## • (الشبهة الخامسة):

قالوا: إن مصافحة المرأة الأجنبية أصبحت ضرورة لشيوخ العرف بمصافحة النساء.

والجواب: أنَّ شيوخ مصافحة النساء ليس من الضرورة في شيء، كما قد يتوهم بعض الناس، فليس للعرف سلطان في تغيير الأحكام الثابتة بالكتاب والسنة، إلا حكم كان قائمه من أصله بناءً على عرف شائع، فإنَّ تبُدُّ ذلك العرف من شأنه أن يؤثر في تغيير ذلك الحكم، إذ هو في أصله حكم شرطي مرهون بحالة معينة، وليس موضوع البحث من هذا في شيء<sup>(١)</sup>.

## • (الشبهة السادسة):

عارض قوم الاستدلال بأحاديث ترك النبي عليه السلام المصافحة حال مباعة النساء، فقالوا: إنَّ التأسي بالنبي عليه السلام يكون في الأفعال لا في التزوك، وليس المطلوب من ترك ما

(١) انظر: «فقه السيرة» للبوطي ص (٤٢١)، «عودة الحجاب» (٤٠٣/٣) -

وَالْأَخْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمُ وَأَكْلِهِمُ السُّخْتَ لَبَسْ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ<sup>(١)</sup>، فسمى الله تعالى ترك العباد والعلماء للنبي عن المنكر صنعاً، والصنع فعل، وقال عليه السلام: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أَعْمَالُ أُمَّتِي حَسَنَهَا وَسَيِّهَا، فَوُجِدَتِ فِي مَحَاسِنِ أَعْمَالِهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الْطَّرِيقِ، وَوُجِدَتِ فِي مَسَاوِيِّ أَعْمَالِهَا النَّخَامَةُ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ»<sup>(٢)</sup>، فجعل ترك دفنها مِنْ يرَاها عَمَلاً سَيِّئَا.

### وتراك النبي عليه السلام على أقسامه:

- **الأول:** الترك لداعي الجبنة البشرية، وهذا لا يدل في حقنا على تحرير ولا كراهة، كتركه أكل لحم الضب، وقوله: «إنه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعاذه»<sup>(٣)</sup>.
- **الثاني:** الترك الذي قام دليل اختصاصه به عليه السلام.

(١) (المائدة: ٦٣).

(٢) رواه من حديث أبي ذر رضي الله عنه مسلم (٥٥٣) في المساجد، والإمام أحمد (٥/١٨٠)، وأبو عوانة (١/٤٠٦)، وابن خزيمة (٨٠٣)، والبيهقي (٢٩١/٢).

(٣) رواه البخاري (٩/٦٦٢ - فتح)، وغيره.

تركه النبي عليه السلام.

والجواب بمعونة الملك الوهاب: أن هذا الترك ليس الدليل الوحيد في المسألة كما تقدم، ومع ذلك نقول: إن الترك نوعان: ترك غير مقصود، وترك مقصود.

والترك غير المقصود سلب مَحْضٍ، وهو ليس موضعًا للقدوة، ولا يدل على جواز ولا كراهة ولا تحرير، ومثاله: تركه عليه السلام دخول الحمامات وكذا أبي بكر وعمر، لأنهم ما قصدوا الترك، ولا أمكنهم أن يدخلوها فلم يدخلوها، لكن لم يكن في بلادهم في ذلك الوقت حَمَام.

كذلك تركه أنواعًا من القوت والملابس والمركب والمسكن لم تكن موجودة في الحجاز في عصره عليه السلام. أما الترك المقصود فهو ما يَعْبُرُ عنه بالكف أو الإمساك أو الامتناع.

والكف فعل من الأفعال، لكن في فعليته خفاء، فليس هو كالأفعال الصريحة.

والدليل على فعليته قوله تعالى: **﴿لَوْلَا يَنْهَا هُمُ الْرَّبَّانِيُّونَ﴾**

● **الرابع:** ما عدا الأقسام السابقة وهو الترك المجرد وهو نوعان: ما علم حكمه في حقه بِيَدِهِ بقوله أو باستنباط، فينبغي أن يكون حكمنا فيه كحكمه بِيَدِهِ بناءً على قاعدة المساواة في الأحكام، والثاني: ما لم يعلم حكمه في حقه بِيَدِهِ فما ظهر أنه تركه تبعداً تحمله على الكراهة، وما لم يظهر فيه ذلك حملناه على ترك المباح، وقد ترك بِيَدِهِ مصافحة النساء في مقام التبيين والتشريع، وفي مناسبة تقتضيها وهي البيعة تركاً ساعده القول مع عدم المانع منها، فاقل أحوال حكم ذلك في حقه وبالتالي في حقنا الكراهة، فإذا انصاف إلى تركه الأدلة السابقة ترجح التحرير<sup>(١)</sup>، والله تعالى أعلم.

\* \* \*

نظرًا لما قد يتوهم البعض من أن الممنوع هو مصافحة الأجنبية فقط، وأن إلقاء السلام عليها مباح بإطلاق مما قد

(١) انظر: «الإبداع في مصار الابداع» (٤٥-٣٣)، و«أفعال الرسول بِيَدِهِ» (٢١٣، ٢٠٧/٢)، (٢١٣، ٢٠٩/٧) ط. الشعب، ومسلم (١٢٢٩).

تركه أكل الصدقة، وقوله بِيَدِهِ: «إنا عشر آل محمد لا تحل لنا الصدقة»<sup>(٢)</sup>.

● **الثالث:** الترك بيانًا أو امثلاً لمجمل معلوم الحكم، فهذا عام لنا وله، ويستفاد حكم الترك من الدليل المبين والممثّل، تركه الإحلال من العمرة مع صحابته، وقوله: «إِنِّي لَبَدَتْ رَأْسِيْ، وَلَقَدْلَتْ هَدِيْيِ، فَلَا أَحْلَ حَتَّى أَنْحَرْ»<sup>(٣)</sup>، وقال: «لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَلْعَنَ الْهَدِيْمَ مَحْلَهِ»<sup>(٤)</sup>، فقد امثّل النهي الذي في الآية بترك التمتع لما كان قد ساق الهدي.

ومن الترك الامثالي تركه بِيَدِهِ الصلة على المنافقين امثلاً لقوله تعالى: «وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبْدَاهُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه مسلم (٧٥١)، والإمام أحمد (٢٠٠/١)، (٣٥٤/٥).

(٢) رواه البخاري (٢١٣، ٢٠٧/٢)، (٢١٣، ٢٠٩/٧) ط. الشعب، ومسلم (١٢٢٩) في الحج.

(٣) رواه البخاري (٢/١٧٦).

(٤) (التربة: ٨٤).

## ● حكم التسليم على النساء ●

قال النووي رحمه الله: (قال أصحابنا: والمرأة مع المرأة كالرجل مع الرجل، وأما المرأة مع الرجل، فقال الإمام أبو سعد المتولي: إن كانت زوجته أو جاريتها أو محرماً من محارمه فهي معه كالرجل، فيستحب لكل واحد منهما ابتداء الآخر بالسلام، ويجب على الآخر رد السلام عليه ، وإن كانت أجنبية: فإن كانت جميلة يُخاف الافتتان بها لَم يُسلِّم الرجل عليها، ولو سلم لَم يجز لها رد الجواب، ولم تُسلِّم هي عليه ابتداءً، فإن سلمت لَم تستحق جواباً، فإن أجابها كره له، وإن كانت عجوزاً لا يُفتن بها حاز أن تسلِّم على الرجل، وعلى الرجل رد السلام عليها، وإن كانت النساء جمعاً فيسلم عليهن الرجل، أو كان الرجال جمعاً كثيراً فسلموا على المرأة الواحدة حاز، إذا لَم يُخف عليه ولا عليهن ولا عليها أو عليهم فتنة، روينا في سنن أبي داود والترمذى وابن ماجه وغيرها عن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها قالت: «مر علينا النبي ﷺ في نسوة فسلم

\* \* \*

ينشأ عنه كثير من الترخص الجافي، رأينا أن نلحق بهذا المبحث أقوال العلماء رحمهم الله في حكم التسليم على المرأة الأجنبية نصيحة لل المسلمين، والله من وراء القصد وهو حسينا ونعم الوكيل.

عليها»<sup>(١)</sup>.

قال الترمذى: حديث حسن، وهذا اللفظ الذى ذكرته لفظ رواية أبي داود، وأما رواية الترمذى ففيها عن أسماء «أن رسول الله ﷺ مر في المسجد يوماً وعصبة من النساء قعود، فألوى بيده بالتسليم»<sup>(٢)</sup>.

... وروينا في صحيح البخاري عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: «كانت فينا امرأة - وفي رواية - كانت لنا عجوز تأخذ من أصول السُّلْق فتطرحه في القدر، وتكرر<sup>(٣)</sup> حبات من شعير، فإذا صلينا الجمعة انصرفنا سلم عليها فتقدمه إلينا».

وروينا في صحيح مسلم عن أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها قالت: «أتيت النبي ﷺ وهو يغسل، وفاطمة تسره، فسلمت»<sup>(١)</sup> وذكرت الحديث<sup>(٢)</sup> اهـ. وذكر الحافظ في «الفتح» أن البخاري ذكر حديثين يؤخذ منهما جواز تسليم الرجال على النساء والعكس ردأ على من قال يكره، وقال: «ومراد بجوازه أن يكون عند أمن الفتنة»<sup>(٣)</sup> اهـ.

وفي الموطأ: «قال يحيى: سئل مالك: هل يسلم على المرأة؟ فقال: أما المتجلالة فلا أكره ذلك، وأما الشابة فلا أحب ذلك».

قال الزرقاني: («سئل مالك هل يُسَلِّمُ، بالبناء للمفعول، أي: الرجل «على المرأة» الأجنبية؟ فقال: أما «المتجلالة» بالجيم: العجوز التي انقطع أرب الرجال منها

(١) انظر «الفتوحات الربانية» (٥/٣٣٢-٣٣٧)، و«الجموع» (٤/٤٢٠).

(٢) «حلية الأبرار» (٢١٥-٢١٦).

(٣) «فتح الباري» (١١/٣٣).

(١) أخرجه أبو داود رقم (٤٥٢٠)، والدارمي (٢٢٧٧/٢)، وابن ماجه (٣٧٠١)، وأحمد (٦٤٥٢)، وصححه الألباني.

(٢) وهذا لا يصح، لأن إسناده يدور على شهر بن حوشب عن أسماء، وقد قال فيه ابن عدي: «هو من لا يُحتج به، ولا يتدبر بحديثه» (٤/٤٠)، وقال الحافظ في «التفريغ» رقم (٢٨٣٠) ص (٢٦٩): «صدوق، كثير الإرسال والأوهام»، وقد تفرد شهر بذكر الإشارة في هذا الحديث، بل اختلف عليه فيها.

(٣) تكرر : تطعن.

«فلا أكره ذلك، وأما الشابة فلا أحب ذلك» خوف الفتنة بسماع ردها للسلام<sup>(١)</sup> اهـ.

وقال ابن مفلح المقدسي: (قال ابن منصور لأبي عبد الله يعني الإمام أحمد) التسليم على النساء؟ قال: «إذا كانت عجوزاً فلا بأس»، وقال حرب لأحمد: الرجل يسلم على النساء؟ قال: «إن كن عجائز فلا بأس»، وقال صالح: سألت أبي: يُسلم على المرأة؟ قال: «أما الكبيرة فلا بأس، وأما الشابة فلا تستنطق»، فظهر مما سبق أن كلام أحمد الفرق بين العجوز وغيرها<sup>(٢)</sup> اهـ.

وقال صاحب «عون المعبد»: (قال الحليمي: كان عليه السلام للعصمة مأموناً من الفتنة، فمن وثق من نفسه بالسلامة فليس، وإلا فليصمت أسلم، قال ابن بطال عن المهلب: سلام الرجال على النساء، وسلام النساء على الرجال جائز

(١) «شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك» (٤/٣٥٨)، وانظر: «المنتقى للباجي» (٧/٢٨٠).

(٢) «الآداب الشرعية والمنح المرعية» (١/٣٧٥).

إذا أمنت الفتنة، وفرق المالكية بين الشابة والعجوز سداً للذرية، ومنع منه ربيعة مطلقاً، وقال الكوفيون: لا يشرع للنساء ابتداء السلام على الرجال لأنهن منعن من الأذان والإقامة والجهر بالقراءة، قالوا: «ويستثنى المحرم فيجوز لها السلام على محرمها»، كذا في «فتح الباري»<sup>(١)</sup> اهـ.

\* \* \*

(١) «عون المعبد» (١٤/١١٠ - ١١١)، وانظر: «بذل المجهود» (٢٠/١٤٠).

## ● بعض آداب المصافحة ●

وفيه مسائل:

### ● الأولى: استحباب المصافحة وفضيلتها:

قال النووي رحمه الله: «المصافحة سنة مُجمع عليها عند التلاقي» اهـ.

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رجل: يا رسول الله أحننا يلقى صديقه أينحنى له؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: «لا» قال: فليتزمه، ويقبّله؟ قال: «لا» قال: فيصافحه؟ قال: «نعم إن شاء»<sup>(١)</sup>.

وعنه رضي الله عنه قال: «كان أصحاب النبي ﷺ إذا تلاقوا تصافحوا، وإذا قدموا من سفر تعانقوا»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه الترمذى وحسنه، وابن ماجه والبيهقى والإمام أَحْمَد - والسياق للإمام أَحْمَد - وكذا الترمذى، ولكن ليس عنده «إن شاء» ولنفظ ابن ماجه تَحْوَه، وفيه «لا، ولكن تصافحوا»، وأقر الحافظ في «التلخيص» الترمذى على تَحْسِينِه، وحسنه الألبانى في «الصحيحَة» رقم (١٦٠).

(٢) رواه الطبرانى في «الأوسط»، ورجاله رجال الصحيح، قاله المنذري (٣٦/٨)، والهيثمى (٢٧٠/٣).

أن يتفرقًا»<sup>(١)</sup>.

### ● الثانية: استحباب البشاشة وطلاقه الوجه عند الملاقة:

عن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تَحْقِرُنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا، وَلَا أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ<sup>(٢)</sup> بِوْجَهٍ طَلْقٍ»<sup>(٣)</sup> وعن أبي جُرَيْهُ الْهُجَيْمِيِّ قال: (قلنا: يا رسول الله إنا قوم من أهل البدية، فنحب أن تعلمنا عملاً لعل الله أن ينفعنا به، قال: «لا تَحْقِرُنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا، وَلَا أَنْ تَفْرَغَ مِنْ دُلُوكِ فِي إِنَاءِ الْمُسْتَسْقِيِّ، وَأَنْ تَكْلُمْ أَخَاكَ، وَوَجْهَكَ إِلَيْهِ مُنْبَسِطًا»<sup>(٤)</sup> الحديث.

(١) رواه الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذى، وابن ماجه، وقال الترمذى: «حسن غريب»، وقال الألبانى: «الحديث بمجموع طرقه وشهاده صحيح، أو على الأقل حسن، كما قال الترمذى» اهـ. من «الصحيحة» رقم (٥٢٥).

(٢) أي: في الإسلام.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٢٦) في البر والصلة: باب استحباب طلاقة الوجه عند اللقاء.

(٤) أخرجه أبو داود (٤٠٨٤) في اللباس، والإمام أحمد (٦٣/٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٨٤/١٣)، وصححه ابن حبان (٢٨١/٢)، وقال محققه: «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير عقيل بن طلحة فمن=

وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا لَقِي أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، فَأَخْذَ بِيَدِهِ<sup>(١)</sup> تَحَاتَ عَنْهُمَا ذُنُوبُهُمَا، كَمَا تَحَاتُ الْوَرْقُ فِي الشَّجَرَةِ الْيَابِسَةِ فِي يَوْمِ رِيحٍ عَاصِفٍ، وَإِلَّا غَفَرَ لَهُمَا، وَلَا كَانَتْ ذُنُوبُهُمَا مُثْلِّهُ زِدَ الْبَحْرِ»<sup>(٢)</sup>.

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ<sup>(٣)</sup> يُلْتَقِيَانِ، فَيَتَصَافَّهُانِ<sup>(٤)</sup> إِلَّا غُفِرَ لَهُمَا قَبْلِ

(١) فيه إشارة إلى أن السنة في المصافحة: الأخذ باليد الواحدة، لا اليدين كليهما كما يفعل بعض المتصوفة.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٥٦/٦)، وقال الهيثمي: (رجاله رجال الصحيح، غير سالم بن عيلان، وهو ثقة) اهـ. من «المجمع» (٣٧/٨)، والحديث يفهم أنه لا يصافح غير المسلم، وقد سئل الإمام أحمد رحمة الله عن مصافحة أهل الذمة فقال: «لا يعجبني» اهـ. من «غذاء الألباب» (١) (٢٨٠/١) ولا شك أن في مصافحته بسطاً له وإيناساً وإظهار صورة ود، وتحن مأمورون بالإغلاظ عليهم، ومنهبون عن ودهم، فلا نظيره ولا نكير لهم وقد أهانهم الله، ولا نقربهم وقد أبعدهم الله، والله أعلم.

(٣) أي: الذكران أو الأنثيان، أو ذكر وأنثى هي حليته أو محرمه.

(٤) الظاهر من آداب الشريعة تعين اليمى من الجانبين لحصول السنة.

### ● الثالثة: تكره مصافحة من به عاهة كجذام أو برص:

قال العبادي: وفي معناهما كل مرض سار ينتقل إلى الآخرين باللامسة<sup>(١)</sup>، ولعل دليله ما رواه الشريدي قال: كان في وفد ثقيف رجل مجنون، فأرسل إليه النبي ﷺ: «إنا قد بايعناك فارجع»<sup>(٢)</sup>، وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «فَرَّ مِنَ الْمَجْنُونَ فَرَّكَ مِنَ الْأَسَدِ»<sup>(٣)</sup>، وعن رضي الله عنه أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يُورِدُ مُمْرِضٌ على مُصْحٍ»<sup>(٤)</sup>.

(١) «أحكام النظر في الإسلام» لمحمد أديب كلكل ص (١١٢-١١٣).

(٢) رواه مسلم (٤/١٧٥٢)، والنمسائي في «الكتابي» (٤/٣٧٥) رقم (٧٥٩٠)، وابن ماجه (٣٥٤٤).

(٣) رواه البخاري رقم (٥٧٠٧) تعلقاً، ووصله أبو نعيم، وابن حزيمة كما في «الفتح» (١٠/١٥٨)، وصححه الألباني في «الصحيحة» رقم (٧٨٣).

(٤) رواه البخاري (٥٧٧٤) في الطب: باب لا عدو، ومسلم رقم (٢٢٢١)، والممرض: هو الذي إبله مراض، والمصح: الذي إبله صلاح، والنهي هنا لا لأجل العدو، ولكن الصلاح ربما مرضت بإذن الله وقدره، فيقع في نفس أصحابها: أن ذلك إنما كان من قبل العدو، فيقتنه ذلك، ويشككه في أمره، فأمره باجتنابه والبعد عنه، لعدم اعتقاده لهذه العدو، وقد يُحتمل أن ذلك = رجال أبي داود والنمسائي وابن ماجه، وهو ثقة» اهـ.

قال حبيب بن ثابت: «من حسن خلق الرجل أن يُحدث صاحبه وهو مقبل عليه بوجهه»، قال الغزالى: «فيه -أي هذا الحديث- رد على كل عالم أو عابد عبس وجهه، وقطب جبينه كأنه مستقدر للناس أو غضبان عليهم، أو متزه عنهم، ولا يعلم المسكين أن الورع ليس في الجبهة حتى تقطب، ولا في الخد حتى يصرع، ولا في الظهر حتى ينحني، ولا في الرقبة حتى تطأطأ، ولا في الذيل حتى يضم، إنما الورع في القلب، أما الذي تلقاه ببشر ويلقاك بعبوس يمن عليك بعلمه فلا أكثر الله في المسلمين مثله، ولو كان الله يرضى بذلك ما قال لنبيه ﷺ: «وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنْ أَتَبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»<sup>(١)</sup> اهـ .

(١) نقله عنه المناوى في «فيض القدير» (١/١٢١-١٢٢) وللإمام الحافظ ابن القيم رحمه الله تحقيق جيد لهذا المعنى فانظره في كتابه «مدارج السالكين» (١/٥٠٥-٥٠٧).

وسائل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن المصافحة عقب الصلاة هل هي سنة أم لا؟ فأجاب رحمه الله: (الحمد لله، المصافحة عقب الصلاة ليست مسنونة، بل هي بدعة، والله أعلم)<sup>(١)</sup> اهـ.

ونقل العلامة أبو الحسنات الكنوي رحمه الله عن صاحب «المتقطع» قوله: (يكره المصافحة بعد الصلاة بكل حال، لأن الصحابة ما صافحوا بعد الصلاة، ولأنها من سن الروافض)، ثم نقل عن ابن حجر الهيثمي قوله: (ما يفعله الناس من المصافحة عقب الصلوات الخمس مكرروهه لا أصل لها في الشرع)، ثم قال رحمه الله: (إنهم اتفقوا على أن هذه المصافحة ليس لها أصل في الشرع، ثم اختلفوا في الكراهة والإباحة، والأمر إذا دار بين الكراهة والإباحة ينبغي الإفتاء بالمنع فيه، لأن دفع مضره أولى من جلب مصلحة)<sup>(٢)</sup> اهـ.

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٣٩/٢٣).

(٢) «السعادة في الكشف عما في شرح وقاية» ص (٢٦٤) نقلًا عن: «القول المبين في أخطاء المصلين» ص (٣٠٨).

● **الرابعة: حكم المصافحة عقب التسليم من الصلاة:**  
المصافحة مستحبة - ولو وقعت بعد الصلاة - إذا كانت لسبب غير الصلاة، كلقاء غائب، أو قادم من سفر، أو تودد وتحبب إلى أخيه (بشرط أن لا تتحذ عادة في الأخير)، فإن وقعت بدون سبب إلا الصلاة ذاتها فهي بدعة مُخالفة لهدي النبي ﷺ ثم السلف الصالح رضي الله عنهم .  
قال العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى:

(المصافحة عقب الصبح والعصر من البدع، إلا لقادم يجتمع بمن يصافحه قبل الصلاة ، فإن المصافحة مشروعة عند القدوم وكان النبي ﷺ يأتي بعد الصلاة بالأذكار المشروعة ويستغفر ثلاثة، ثم ينصرف، وروي أنه قال: «رب قني عذابك يوم تبعث عبادك» والخير كله في اتباع الرسول ﷺ)<sup>(١)</sup> اهـ.

- من قبل المرعى والماء، فستوبله الماشية، فإذا شاركها في ذلك غيرها وارداً عليها: أصابه مثل ذلك الداء، والقوم لجهلهم يسمونه: عدوى، وإنما هو فعل الله تعالى - أفاده ابن الأثير كما في «جامع الأصول» (٦٣٧/٧) بتصرف.

(١) «فتاوي العز بن عبد السلام» ص (٤٦ - ٤٧).

ومما يستفاد من هذا الحديث أن المصافحة تشرع عند المفارقة أيضاً، قال الألباني: (ويفيده عموم قوله عليه السلام: «من تمام التحية المصافحة»)، وهو حديث جيد باعتبار طرقه . . . ثم تبعت طرقه، فتبين لي أنها شديدة الضعف لا تصلح للاعتبار وتقوية الحديث بها، ولذلك أوردته في «السلسلة الأخرى» (١٢٨٨)، ووجه الاستدلال، بل الاستشهاد به إنما [يظهر] باستحضار مشروعية السلام عند المفارقة أيضاً لقوله عليه السلام: «إذ دخل أحدكم المسجد فليس لم، وإذا خرج فليس لم، فليست الأولى بأحق من الآخرة» رواه أبو داود، والترمذى، وغيرهما بسند حسن، فقول بعضهم: «إن المصافحة عند المفارقة بدعة» مما لا وجه له، نعم، إن الواقف على الأحاديث الواردة في المصافحة عند المفارقة، ومن كان فقيه النفس يستنتج من ذلك أن المصافحة الثانية

وظاهر كلام النووي -رحمه الله- أنها سنة، قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في شرح البخاري: (قال النووي: «وأصل المصافحة سنة، وكوئهم حافظوا عليها في بعض الأحوال لا يخرج ذلك عن أصل السنة»)<sup>(١)</sup> قال الحافظ: وللننظر فيه مجال، وبعضهم أطلق تحريرها) اهـ . قال السفاريني: «ويتوجه مثل ذلك عقب الدروس ونحوها من أنواع مجامع الخيرات»<sup>(٢)</sup> اهـ .

#### ● الخامسة: مشروعية المصافحة عند المفارقة:

روي عن قرعة قال: أرسلني ابن عمر رضي الله عنهما في حاجة، فقال: تعال حتى أودعك كما ودعني رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه - وأرسلني في حاجة له - فقال: «استودع الله دينك وأمانتك وحواتيم عملك» وفي رواية لابن عساكر: «فأخذ بيدي فصافحني»<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر مناقشة مذهب الإمام النووي رحمه الله في «تحفة الأحوذى» (٥١٥/٧).

(٢) «غذاء الألباب» (٢٨٣/١).

(٣) رواه أبو داود، والحاكم، والإمام أحمد، وقال الألباني: (وهو ضعيف، لكن =

## ● تذكرة ●

● قال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوَا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُوْدُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾**<sup>(١)</sup> الآية.

وعن ابن عمر رضي الله عنهم عن النبي ﷺ قال: «كلكم راعٍ، وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام راعٍ، وهو مسئول، والرجل راعٍ على أهله، وهو مسئول، والمرأة راعية على بيت زوجها، وهي مسئولة»<sup>(٢)</sup> الحديث.

فسياسة كل راعٍ رعيته بآحكام الشرع حسب استطاعته واجب يسأله الله عنه، وتعليم كل راعٍ رعيته ما يحرم عليهم، وما يحب من أمور دينهم واجب كذلك، قال ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة التحريم: ٦.

(٢) رواه البخاري.

(٣) أخرجه ابن ماجه، والإمام أحمد في العلل، وحسنه العراقي، وحسنه المزري لطريقه، ووافقه السيوطي وجمع له خمسين طريقاً، وقال البيهقي: «روي من أوجه كلها ضعيفة»، وصححه الألباني، انظر «صحيح الجامع الصغير» رقم =

ليست مشروعيتها كالأولى في الرببة، فالأولى سنة، والأخرى مستحبة، وأما أنها بدعة فلا، للدليل الذي ذكرنا<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(٤) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم (١٦).

● قال الله تعالى: **﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَسْنَةٌ حَسَنَةٌ لَمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرِ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾**<sup>(١)</sup>. قال سفيان بن عيينة رحمه الله: «إن رسول الله ﷺ هو الميزان الأكبر، وعليه تُعرضُ الأشياء: على خلقه، وسيرته، وهديه، فما وافقها فهو الحق، وما خالفها فهو الباطل». وقد كان ﷺ أشد حياءً من العذراء في خدرها، قال القرطبي رحمه الله: (وقد كان المصطفى ﷺ يأخذ نفسه بالحياء، ويأمر به، ويحث عليه، ومع ذلك فلا يمنعه الحياة من حق قوله، أو أمر ديني يفعله، تمسّكاً بقوله: **﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ﴾**، وهذا هو نهاية الحياة، وكماله، وحسنه، واعتداله، فإن من فرط عليه الحياة حتى منعه من الحق، فقد ترك الحياة من الخالق، واستحيى من الخلق، ومن كان هكذا حُرم منافع الحياة، واتصف بالتفاق والرياء، والحياة من الله

= «السلسلة الصحيحة» رقم (١٦٨).

(١) (الأحزاب: ٢١).

● وقال الله تعالى: **﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ﴾**<sup>(١)</sup> والحياء، وإن كان خلق الإسلام، وقرين الإيمان، إلا أن الحياة الشرعي المحمود يعرف بشرمته إذ إنه لا يأتي إلا بخير، أما إن ترتب عليه كتمان حق، أو انتهاك حرمة فهو ليس حياءً، بل هو عجز وخور، وضعف ومهانة، وهو من خداع الشيطان وتلبيسه.

قال الحافظ في «الفتح»: «وأما ما يقع سبباً لترك أمر شرعي فهو مذموم، وليس بحياء شرعي، وإنما هو ضعف ومهانة»<sup>(٢)</sup> اهـ.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «لا يمنعن رجلاً هيبة الناس أن يقول بحق إذا علمه، أو شهد له، أو سمعه»<sup>(٣)</sup>.

= (٣٨٠٨) ورقم (٣٨٠٩).

(١) (الأحزاب: ٥٣).

(٢) «فتح الباري» (١/٢٢٩).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (١٩/١٣)، والترمذى (٢١٩١)، وابن ماجه (٤٠٠٧)، والحاكم (٤/٥٠٦)، وقال الترمذى: «هذا حديث حسن»، وانظر :

● وقد اتضح لك حكم مصافحة المرأة الأجنبية بالأدلة الصحيحة وأقوال أئمة المذاهب الأربعة المتبوعة، فلا تغترّ بقول من خالفهم، ثم زعم أن كل خلاف فقهي يعتبر ما دام القائل به عالماً وإن خالف الدليل، بل وإن خالف مذهبهم الذي التزموه، فلا هم برسولهم اقتدواً، ولا إمامهم قلدوا.

(واختلاف العلماء في مسألة ليس بمحرده دليلاً على إباحة الأخذ بقول دون نظر إلى دليل، وقاعدة التيسير إنما هي في مجالات التطوع الاختيارية، فيحاب كل مستفت بما يناسب حاله، وحسب ما يطبق من الأعمال التخييرية، وليس معنى أن الدين يسر الإفتاء بإباحة المحرم<sup>(١)</sup> في غير الضرورات مثلاً أو ترك الواجب، ولا يعمل بالرخصة إلا حيث يقتضي يقتضي الدليل الشرعي الترخيص، ولو تعارض دليلان عند المحتهدين فليس الترخيص طريقاً من طرق الترجيح، فلا يرجح باليسر والسهولة بل بطرق الترجيح المعتبرة.

فمن تبع في فتياه الرخص -مُجتهداً كان أو مقلداً-

(١) انظر : «عوده الحجاب» (٣٩١/٣ - ٣٩٧).

هو الأصل والأساس، فإن الله أحق أن يستحبّ منه، فليحفظ هذا الأصل، فإنه نافع<sup>(١)</sup> اهـ.

وقال الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمة الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾: «فالأمر الشرعي وإن كان يتوهم أن في تركه أدباً وحياءً فإن الحزم كل الحزم: اتباع الأمر الشرعي، وأن يجزم أن ما خالفه ليس من الأدب في شيء»<sup>(٢)</sup> اهـ.

● وربنا جل وعلا يغار أن تنتهك حرماته، ولا خير فيمن لا يغار على حرمات ربه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «إن الله يغار، وإن المؤمن يغار، وغيره الله أن يأتي المؤمن ما حرم عليه»<sup>(٣)</sup>.

وأي غيرة عند من لا يأبه أن يصافح الرجال الأجانب زوجته أو بناته ويُخالفطهن؟

(١) نقله في «فيض القدير» (٤٨٧/١).

(٢) «تيسير الكريم الرحمن» (٦/١١٩).

(٣) رواه مسلم (٤/٢١١٤)، والترمذى (١٦٦٨).

## أدلة تحرير مصافحة الأجنبية

ومُحقرات الأعمال: صغائر الذنوب، قوله: «إِنَّ لَهَا مِنْ» عند «الله طالباً» أي نوعاً من العذاب يعقبه، فكأنه يطلبه طلباً لا مرد له، فالتنوين للتعظيم، أي طالباً عظيماً فلا ينبغي أن يغفل عنه، بل ينبغي أن يخشى منه، وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «إِنْكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالاً هِيَ أَدْقُ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الْشِعْرِ، كَنَا نَعْدُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْمُوْبَقَاتِ»<sup>(١)</sup>، قوله: «هِيَ أَدْقُ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الْشِعْرِ» عبارة عن تدقير النظر في العمل وإمعانه فيه، والمعنى: إنكم تعملون أعمالاً، وتحسرون أنكم تُحسنون صنعاً، وليس كذلك في الحقيقة، قوله: «مِنَ الْمُوْبَقَاتِ» قال أحد الرواة: يعني المهلكات.

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: «إِيَاكُمْ وَمُحْقِرَاتُ الذُّنُوبِ، فَإِنَّهُنَّ يَحْتَمِلُنَّ عَلَى الرَّجُلِ حَتَّى يُهْلِكُنَّهُ، كَرِجْلٍ كَانَ بِأَرْضِ فَلَّةٍ»، فحضر

(١) رواه البخاري في «الرفاق».

فهو متبع لهواه أو لهوى المستفتى، وقد جاءت الشريعة لخرج الناس من دواعي أهواهم ليكونوا عبيداً لله، وذلك لا يكون إلا باتباع حكم الله كيما كان، وإن تبع الرخص في المذاهب يؤدي إلى تمييع أحكام الدين، والاستهانة بها، والانسلاخ من الدين بترك العمل بالأدلة واتباع الخلاف<sup>(١)</sup>.

● ولا تغتر يا أخي المسلم بمُحقرات الأعمال قال تعالى: «وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ»<sup>(٢)</sup> أي: مجموع عليهم ومسطر في صحفتهم، لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ لعائشة رضي الله عنها: «يَا عَائِشَةً إِيَاكَ وَمُحْقِرَاتَ الْأَعْمَالِ - وَفِي لَفْظِ الْذُّنُوبِ - إِنَّ لَهَا مِنَ اللهِ طالباً»<sup>(٣)</sup>.

(١) «الفتاوى ومتناهج الإفتاء» ص (٤٢ - ٤٤) للشيخ محمد سليمان الأشقر حفظه الله (بتصريف)، وانظر: «عودة الحجاب» (٤١٧/٣ - ٤١٨).

(٢) سورة القمر: ٥٣.

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٦/٧٠)، وابن حبان في «صحبيه» (١٢/٣٧٩)، أخرجه الإمام أحمد (٦/٧٠)، وابن حبان في «صحبيه» (١٢/٣٧٩)، وابن ماجه (٤٤٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/٤٥٥)، والدارمي (٢/٣٠)، وإسناده صحيح على شرط البخاري.

مُحقرات الذنوب متى يؤخذ بها صاحبها ثُهلَكَه»<sup>(١)</sup>.  
 خلُّ الذنوب حقيرها وكثيرها فهو التقى  
 كن مثل ماشٍ فوق أرض الشوك يَحذِر ما يرى  
 لا تَحقرنْ صغيرة إن الجبال من الحصى  
 وقال الإمام أَحْمَد: حدثنا الوليد قال: سَمِعْتُ الأَوْزَاعِيَ يقول: سَمِعْتُ هَلَالَ بْنَ سَعْدَ يَقُولُ: «لَا تَنْظُرْ إِلَى صَفَرَ الْخَطِيَّةِ، وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى مَنْ عَصَيَتْ».

لَا تَحقرنْ مِنَ الذنوبِ صغيراً إن الصغير غَدَّا يَعُودُ كَبِيراً  
 إِنَّ الصَّغِيرَ وَلَوْ تَقَادِمَ عَهْدَهُ عَنْدَ إِلَهٍ مُسْطَرٍ تَسْطِيرَا  
 صَعْبَ الْقِيَادَةِ، وَشَمَرَّنْ تَشْمِيرَا فَازْجَرْ هَوَاكَ عَنِ الْبَطَالَةِ لَا تَكُنْ  
 إِنَّ الْحِبَّ إِذَا أَحَبَّ إِلَهَهُ طَارَ الْفَؤَادُ وَأَلْهَمَ التَّفْكِيرَا  
 فَكَفَى بِرِبِّكَ هَادِيًّا وَنَصِيرًا فَاسْأَلْ هَدَايَتَكَ إِلَهَهُ بَنِيَّة

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٣١/٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شَعْبِ الْإِيمَانِ» (٤٥٦/٥)، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ: (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَرَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيفَةِ) اهـ. (١٩٠/١٠)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيفَةُ عَلَى شَرْطِ الشِّيخِيْنَ.

صَنِيعُ<sup>(١)</sup> الْقَوْمِ، فَجَعَلَ الرَّجُلَ يَجْيِءُ بِالْعُودِ، وَالرَّجُلَ يَجْيِءُ بِالْعُودِ، حَتَّى جَمَعُوا مِنْ ذَلِكَ سُوَادًا، وَأَجَجُوا نَارًا فَأَنْضَجُوا مَا فِيهَا»<sup>(٢)</sup>.

وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِيَاكُمْ وَمُحَقَّرَاتُ الذَّنَوْبِ، كَوْمٌ نَزَلُوا فِي بَطْنِ وَادٍ، فَجَاءَ ذَا بَعْدِهِ، وَجَاءَ ذَا بَعْدِهِ، حَتَّى أَنْضَجُوا خَبْزَهُمْ، وَإِنَّ

(١) الصَّنِيعُ: طَعَامٌ يَصْنَعُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمُوعِ الرَّوَايَاتِ» (١٨٩/١٠) فِي (بَابِ مَا يُحْتَرِفُ مِنَ الذَّنَوْبِ): (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَرَجَالُهُمَا رَجَالُ الصَّحِيفَةِ غَيْرُ عُمَرَانَ بْنَ دَارِ الرَّقَطَانِ، وَقَدْ وُثِّقَ اهـ).

(وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَرَقِيُّ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَقَالَ الْعَلَائِيُّ: حَدِيثٌ جَيِّدٌ عَلَى شَرْطِ الشِّيْخِيْنَ، وَقَالَ الْحَافِظُ: سَنَدُهُ حَسَنٌ) هَكَذَا فِي «الْفَتْحِ الرَّبَانِيِّ» لِلشِّيْخِ أَحْمَدِ الْبَنَى (٢٥٣/١٩) وَقَالَ الشِّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٍ فِي تَحْقِيقِهِ: «إِسْنَادُهُ صَحِيفَةُ (٢٥٣/١٩) وَنَقْلُ قَوْلِ الْهَيْثَمِيِّ، وَتَعْقِبُهُ بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ تَسَاهُلٌ مِنَ الْحَافِظِ الْهَيْثَمِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّ عَبْدَ رَبِّهِ لَمْ يَرُوْ لَهُ شَيْءًا فِي الصَّحِيفَةِ» اهـ. مَسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِتَحْقِيقِهِ (٣١٢/٥ - ٣١٣) حَدِيثٌ رَقْمُ (٣٨١٨)، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيفَةِ الْجَامِعِ» (٣٨٧/٢).

## ● الفهرس ●

الصفحة

الموضوع

## ● الفصل الأول:

- الدليل الأول: حديث معقل بن يسار: «لأن يطعن في رأس أحدكم . . .» ..... ٧
- الدليل الثاني: حديث أبي هريرة: «واليد زناها البطش . . .» ..... ٩
- الدليل الثالث: امتناع النبي ﷺ عن مصافحة النساء حال المباعة، وفيه عدة أحاديث ..... ١١
- الدليل الرابع: أن مصافحة الأجنبية ذريعة إلى الافتتان بها ..... ١٦
- الفصل الثاني: نصوص علماء المذاهب الأربع:  
على تحرير مصافحة الأجنبية:
- أولاً: المذهب الحنفي ..... ٢١

نَسَأَ اللَّهُ أَنْ يَعْلَمَنَا مَا جَهَلْنَا، وَيَنْفَعَنَا بِمَا عَلِمْنَا، وَأَنْ يُخْلِصَ نِيَاتِنَا لِوَجْهِهِ وَحْدَهُ، وَلَا يَجْعَلْ لِأَحَدٍ فِيهَا شَيْئًا.  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَمَّ الصَّالَحَاتُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَصَاحِبِيهِ أَجْمَعِينَ،  
وَمَنْ تَبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

\* \* \*

الصفحة	الموضوع
٣٧	ليس مطلوبًا
٤٣	● حكم التسليم على النساء .....
	<b>● الفصل الرابع: بعض آداب المصافحة :</b>
٤٧	● الأولى: استحباب المصافحة وفضيلتها .....
٥١	● الثانية: استحباب البشاشة وطلقة الوجه عند الملاقة .....
٥٣	● الثالثة: كراهة مصافحة من به عاهة كجذام أو برص .....
٥٤	● الرابعة: حكم المصافحة عقب الصلاة .....
٥٦	● الخامسة: مشروعية المصافحة عند المفارقة .....
	<b>● الفصل الخامس: تذكرة تتضمن :</b>
٥٩	● واجب الأولياء إزاء ذويهم .....
٦٠	● نصيحة من يتناهى في المصافحة المحرمة، ويعذر بالاستحياء .....
٦٠	● الفرق بين الحياة والعجز .....
٦٢	● التناهى في مصافحة النساء يتنافي مع غيرة المؤمن .....
٦٣	● ليس كل خلاف فقهي معتبراً .....

الصفحة	الموضوع
٢٢	● ثالثاً: المذهب المالكي .....
٢٣	● ثالثاً: المذهب الشافعي .....
٢٧	● رابعاً: المذهب الحنفي .....
	<b>● الفصل الثالث: دفع الشبهات الواردة على هذا الحكم :</b>
٣١	● الشبهة الأولى: دعوى أن النساء كن يأخذن بيده <small>عليه السلام</small> من فوق ثوبه في البيعة .....
٣٢	● الشبهة الثانية: قول أم عطية في حديث البيعة: (فقبضت امرأة يدها . . ) .....
٣٤	● الشبهة الثالثة: دعوى أن عمر صافحهن نيابة عن رسول الله <small>عليه السلام</small> .....
٣٦	● الشبهة الرابعة: تخصيص قوله <small>عليه السلام</small> : «إني لا أصافح النساء» بالبيعة .....
٣٧	● الشبهة الخامسة: دعوى أن مصافحة الأجنبية أصبحت عرفاً شائعاً يصعب مخالفته .....
	<b>● الشبهة السادسة: دعوى أن تركه ما تركه النبي <small>عليه السلام</small></b>

• التحذير من الاستهانة بمحقرات الأعمال ..... ٦٤

تم بحمد الله

\* \* \*